المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

دراسات

قمة شنجن.. هل يؤسس ترامب وبوتين وشي لعهد سلام جديد أم يعيدون رسم قواعد النفوذ العالمي؟

صوفيا خوجاباشي

24 نوفمبر 2026



TURKEY- ISTANBUL
Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org

WWW.EIPSS-EG.ORG
Eipss.EG Eis_EG

November 24, 2026

قمة شنجن.. هل يؤسس ترامب وبوتين وشي لعهد سلام جديد أم يعيدون رسم قواعد النفوذ العالمي؟

صوفيا خوجاباشي

في مدينة شنجن الصينية، اجتمع الخميس 19 نوفمبر 2026، قادة الدول العظمى الثلاث (بمعيار القوة العسكرية)؛ الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس الصيني شي جين بينغ، في قمة ثلاثية غير مسبوقة انتهت بإصدار وثيقة مشتركة حملت عنوان "إعلان من أجل السلام".

لكن الإعلان الذي تعهد فيه الزعماء الثلاثة بالعمل على استقرار النظام الدولي، وإصلاح الأمم المتحدة، وتقليل المخاطر النووية، لم يتضمن التوصل لأي اتفاق حول أهم الملفات الساخنة في العالم الآن؛ اتفاقاً لإنهاء الحرب في أوكرانيا أو الحرب في إيران، ولا ترتيبات واضحة لمعالجة التوتر حول تايوان، وهي من أبرز القضايا التي تكشف حجم الخلاف بين القوى الثلاث.

لم يتم أيضًا التوصل لاتفاقات واضحة حول تنظيم السلاح النووي، ولا التحكم في الذكاء الاصطناعي، ولا قضايا حرية التجارة، ولا غيرها من القضايا الدولية الهامة، على الأقل فيما تم إعلانه. دعا ذلك المحللين حول العالم، ونحن منهم، لطرح سؤال يتجاوز نتائج الاجتماع المباشرة: هل نحن أمام بداية تفاهم جديد لتقاسم إدارة العالم بين القوى الكبرى، أم مجرد محاولة لتنظيم خلافاتها وتجنب الصدام المباشر، مع الإبقاء على صراعات النفوذ القائمة؟

من يالطا إلى شنجن.. هل يعيد التاريخ نفسه؟

السؤال الذي طرحناه، حدا بعدد من السياسيين حول العالم لاستدعاء نموذج اتفاق ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي انبثق عن مؤتمر يالطا عام 1945، عندما اجتمع الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، والزعيم السوفيتي جوزيف ستالين، لمناقشة ترتيبات أوروبا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية، للمقارنة مع نتائج قمة شنجن.

من نماذج هذه الاستدعاءات، وقبل يومين من انعقاد القمة، نشر الدبلوماسي الأميركي المخضرم ريتشارد هاس، الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية، مقالاً بعنوان يالطا في شنجن؟، استحضر فيه نموذج مؤتمر يالطا.

لم تكن المقارنة مجرد استعادة لحدث تاريخي؛ فقد حذّرهاس من أن الخطر لا يكمن بالضرورة في فشل اجتماع ترامب وبوتين وشي، و إنما في احتمال نجاحه في إنتاج تفاهمات تمنح موسكو نفوذاً أوسع في أوروبا، وبكين نفوذاً أكبر في آسيا، مقابل مصالح اقتصادية أو استر اتيجية تحصل عليها واشنطن.

وفي قراءة هاس، قد تكون القمة التي لا تسفر عن اتفاقات كبرى، أو بمعنى أخر أن تفشل، أقل خطورة من أن تدفع الرغبة في تجاوز هذا الفشل إلى تو افقات على صفقة تتعلق بتقسيم النفوذ فيما بينها، وبمصير دول لم تشارك أصلاً في المفاوضات.

غير أن نتائج اجتماع شنجن، فيما تم الإعلان عنه على الأقل، جاءت أقل اتساعاً من هذا الاحتمال. فلم يُعلن الزعماء الثلاثة تقاسم مناطق النفوذ، أو الاعتراف بترتيبات أمنية جديدة، بل أصدروا وثيقة سياسية محدودة البنود، تترك كثيراً من القضايا الخلافية خارج إطار الالتزامات المباشرة.

ومع ذلك، فإن رمزية الاجتماع لا تقل أهمية عن مضمونه؛ فللمرة الأولى يجتمع قادة الدول الثلاث في قمة مخصصة لإدارة علاقاتهم، رغم اختلاف مصالحهم وتنافسهم العسكري والاقتصادي والتكنولوجي.

إعلان السلام.. ماذا اتفق عليه الزعماء فعلياً؟

تضمنت الوثيقة أربعة محاور رئيسية، لكنها لم تصل إلى مستوى معاهدة دولية ملزمة، ولم تحدد جداول زمنية أو آليات تنفيذ واضحة.

في المحور الأول، تعهدت الدول الثلاث، بصفتها أعضاء دائمين في مجلس الأمن، بالعمل على إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الدولية. غير أن الإعلان لم يقدم تصوراً لطبيعة الإصلاح المطلوب، أو كيفية معالجة الخلافات التي تعطل عمل مجلس الأمن نفسه.

أما المحور الثاني، فتناول استقرار إمدادات الطاقة، عبر زيادة إنتاج وتوفير المنتجات النفطية المكررة والحفاظ على تدفقات الطاقة العالمية. ويكتسب هذا البند أهمية خاصة مع اضطراب أسواق النفط وطرق الإمداد في ظل الحرب في إيران والتوترات المحيطة بمضيق هرمز.

وفي المحور الثالث، أكد القادة ضرورة احترام حصانات مسؤولي الدول، وحذروا مما وصفوه بإساءة استخدام الاختصاص القضائي من جانب المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الهيئات.

هذا البند يحمل دلالات سياسية وقانونية تتجاوز صياغته المختصرة. فروسيا، وبوتين شخصيًا، تواجه إجراءات قضائية دولية مرتبطة بالحرب في أوكرانيا، بينما تعارض الولايات المتحدة بعض تحركات المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما ما يتعلق بمسؤولين إسرائيليين. أما الصين، فتتمسك بمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ورغم اختلاف دوافع الأطراف الثلاثة، فإن تقاطع مواقفها في هذه المسألة يفتح نقاشاً حول العلاقة بين سيادة الدول وآليات المساءلة الدولية، وحول ما إذا كانت المؤسسات القانونية ستتعرض لضغوط متزايدة من القوى الكبرى، التي يبدو أنها تسعى لإجهاض مخرجاتها إذا تعارضت مع مصالح هذه الدول أو زعمائها.

أما المحور الرابع، فيتعلق بالسلاح النووي، إذ جدد الزعماء تأكيدهم أن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها ويجب عدم خوضها، واتفقوا على إجراء حوار لتقليل المخاطر النووية ومنع انتشار الأسلحة.

لكن هذه المبادئ لم تقترن باتفاق جديد للحد من التسلح أو آلية للتحقق من الالتزامات. ويأتي ذلك بعد انتهاء معاهدة «نيو ستارت» الأميركية الروسية في فبراير الماضي، ما جعل الحاجة إلى ترتيبات جديدة لضبط الترسانات النووية أكثر إلحاحاً. ويبرز مزقف الصين أيضًا، التي تعارض الحديث عن أي التزام ثلاثي تنضم إليه قبل أن يصل مستوى الرؤوس النووية التي تمتلكها إلى المستوى الذي تمتلكه أمريكا أو روسيا (حاليًا لا يتجاوز عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها الصين نحو ثلث ما تمتلكه أيًا من الدولتين).

وهنا تظهر حدود إعلان شنجن؛ فقد اتفقت القوى الثلاث على عناوين عامة لبعض القضايا المتعلقة بالاستقرار الدولي، لكنها لم تتفق بعد على الأدوات التي تضمن تحقيق ذلك، كما لا تتطرق إلى قضايا هامة أخرى، ولا إلى تقديم مجرد تصورات لحل النزاعات الرئيسية حول العالم في الوقت الحالي.

لماذا اجتمع الثلاثة الآن؟ حسابات القوة والمصلحة

لفهم القمة، لا يكفي النظر إلى ما تضمنته الوثيقة، بل ينبغي قراءة الظروف التي دفعت الزعماء الثلاثة إلى الاجتماع. ولذلك يشير ريتشارد هاس في مقاله المشار إليه، إلى أن القادة لم يصلوا إلى شنجن من مواقع قوة مطلقة: فترامب يواجه ضغوطاً داخلية بعد خسائر الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي، إلى جانب تحديات اقتصادية وتكنولوجية متصلة بالمنافسة مع الصين. وبوتين يخوض حرباً مكلفة في أوكرانيا وهو غير قادر على حسمها، بينما

تواجه بكين تباطؤاً اقتصادياً وضغوطاً مرتبطة بالتجارة والتكنولوجيا. هذه الظروف لا تعني بالضرورة ضعف قدرة الدول الثلاث على التأثير، لكنها قد تزيد حاجتها إلى احتواء الأزمات بدلاً من فتح جبهات جديدة.

بالنسبة لترامب، يوفر الاجتماع فرصة لإظهار قدرته على التواصل المباشر مع أكبر منافسي واشنطن، وفتح مسارات تفاوض قد تخفف بعض الأعباء العسكرية والاقتصادية عن الولايات المتحدة.

أما بوتين، فقد منحه الاجتماع فرصة للظهور إلى جانب الرئيسين الأميركي والصيني، بوصف روسيا طرفاً رئيسياً في مناقشة قضايا الأمن الدولي، وبنفس الدرجة من الأهمية، رغم الضغوط والعقوبات المفروضة على روسيا، المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، وعليه شخصيًا.

في المقابل، تبدو استضافة الصين للاجتماع ذات أهمية خاصة. فبكين، التي تتنافس مع واشنطن في التجارة والتكنولوجيا والنفوذ الآسيوي، تمكنت من جمع القوتين على أرضها، في خطوة تعزز حضورها الدبلوماسي وقدرتها على استضافة حوار بين القوى المتنافسة.

وقد شدد شي جين بينغ خلال القمة على احترام المصالح الأساسية للدول، وعدم تجاوز الخطوط الحمراء، وضرورة إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة لمنع تحول الخلافات إلى مواجهات.

ويمكن قراءة هذه الرسائل باعتبارها تعبيراً عن رغبة صينية في ضبط المنافسة مع الولايات المتحدة، دون التخلي عن المصالح الاستراتيجية لبكين.

لكن الحسابات المختلفة تكشف أيضاً حدود التقارب. فواشنطن تريد تقليل مخاطر التوسع العسكري والنووي، والصين تسعى إلى حماية تجارتها ومصالحها في آسيا، بينما تتمسك موسكو بموقعها الأمني والاستراتيجي في أوروبا.

وبالتالي، فإن اجتماع المصالح عند ضرورة الاستقرار لا يعني اتفاقها على كيفية تحقيقه، أو على شكل النظام الدولي الذي ينبغي أن ينتج عنه، في ضوء الاختلافات القائمة بين الدول الثلاث في أغلب المسائل الإستراتيجية.

ما غاب عن شنجن.. أوكرانيا وإيران وتايوان والذكاء الاصطناعي

تكتسب القضايا التي غابت عن إعلان السلام أهمية قد تتجاوز البنود التي تضمنها. فالحرب في أوكرانيا، رغم حضورها في المناقشات السياسية واللقاءات الثنائية، لم تحصل على مسار واضح للتسوية ضمن الإعلان المشترك.

ولا تزال الخلافات بشأن الأراضي والضمانات الأمنية والعلاقات مع الغرب تحول دون الوصول إلى تسوية شاملة، في وقت تستمر فيه العمليات العسكرية.

أما الحرب في إيران، فقد حضرت من خلال انعكاساتها على أمن الطاقة والملاحة الدولية، لكن الوثيقة لم تتضمن توجهًا للتوصل لاتفاق لوقف العمليات العسكرية أو ترتيبات لمعالجة الخلافات المرتبطة بها. وهنا تظهر نقطة أساسية أشار إليها هاس؛ فالدول الثلاث لا تتأثر بالحروب بالطريقة نفسها.

الصين، باعتبارها مستورداً رئيسياً للطاقة، تتضرر من ارتفاع التكاليف واضطراب سلاسل الإمداد. أما روسيا، بوصفها مصدراً كبيراً للنفط، فقد تستفيد اقتصادياً من ارتفاع الأسعار، وإن كانت مصالحها تتأثر أيضاً بالعقوبات والتقلبات التجارية. وفي المقابل، تتحمل الولايات المتحدة تكاليف أمنية وعسكرية و اقتصادية مرتبطة باستمرار المواجهة.

هذا التباين يجعل الاتفاق على الرغبة في استقرار أسعار الطاقة أسهل من الاتفاق على إنهاء الأسباب السياسية والعسكرية التي تهدد ذلك الاستقرار.

وفي الملف الآسيوي، لم تتضمن الوثيقة تفاهمات مباشرة بشأن تايوان، رغم أنها من أكثر نقاط الخلاف حساسية بين الصين والولايات المتحدة.

كما غاب الذكاء الاصطناعي عن البنود الأربعة للإعلان، مع أنه أصبح أحد أهم ميادين التنافس بين القوى الكبرى، ليس فقط في الاقتصاد، وإنما في الصناعات العسكرية والأمن السيبراني والبنية التحتية الرقمية، بما يؤثر على مستقبل العالم بشكل كبير.

وكان هاس قد أشار، قبل القمة، إلى صعوبة الوصول إلى تفاهمات واسعة بشأن الذكاء الاصطناعي، نظراً إلى ارتباطه المباشر بتفوق الدول الاقتصادي والعسكري.

وبذلك، فإن شنجن لم تعالج جوهر الصراعات الاستراتيجية، لكنها قد تكون فتحت باباً لإدارتها عبر قنوات اتصال أوسع.

هل تتجه القوى الكبرى إلى إعادة صياغة النظام الدولي؟

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نشأ نظام دولي يقوم نظرياً على قواعد ومؤسسات متعددة الأطراف، في مقدمتها الأمم المتحدة، بهدف تنظيم العلاقات بين الدول ومنع النزاعات.

لكن هذا النظام ظل محكوماً بتفاوت كبير في القوة، وبقدرة الدول الكبرى على التأثير في قرارات المؤسسات الدولية أو تعطيلها.

وما جرى في شنجن يعيد طرح هذا التناقض. فحين تجتمع الولايات المتحدة والصين وروسيا لتناقش إصلاح الأمم المتحدة، والمساءلة القانونية الدولية، والحد من المخاطر النووية، فإنها تتناول قضايا لا تخص علاقاتها البينية وحدها، بل تمس قواعد النظام الدولي بكامله.

ومن هنا، تبرز المخاوف بشأن احتمال الانتقال من نظام يفترض أن يستند إلى قواعد مشتركة، إلى ترتيبات تقاسم للنفوذ، تصبح من خلالها تفاهمات القوى الكبرى المرجعية الأهم لإدارة الأزمات.

لكن هناك قراءة أخرى لا ينبغي تجاهلها؛ فالحوار المباشر بين الدول النووية الكبرى قد يحد من سوء التقدير، ويخفف احتمالات التصعيد، ويفتح مسارات تفاوض لا تستطيع المؤسسات الدولية وحدها توفيرها.

وبالتالي، فإن المشكلة ليست في اجتماع هذه الدول، بل في طبيعة القرارات التي يمكن أن تنتج عنه، ومدى احترامها لسيادة الدول الأخرى ومصالحها.

ولعل السؤال الأهم هنا: هل ستستخدم القوى الكبرى قدرتها على الحوار لتعزيز قواعد النظام الدولي، أم لإيجاد تفاهمات خاصة بها تتجاوز تلك القواعد، وتتفق على قضايا تخص أطرافًا غير حاضرة كأوروبا وأوكرانيا وإيران وتايوان؟ وقد دفع ذلك بعض هذه الأطراف، مثل المستشار الألماني ميرتز، والرئيس الأوكراني زيلنسكي، وأطراف أوروبية أخرى أن توجه انتقادات علنية للقمة.

ماذا تعني القمة للشرق الأوسط؟

رغم غياب ترتيبات محددة بشأن الشرق الأوسط عن إعلان السلام، فإن المنطقة قد تكون من أكثر الساحات تأثراً بأي تحول في العلاقات بين واشنطن وموسكو وبكين.

فالولايات المتحدة تتمتع بحضور عسكري وأمني واسع في الشرق الأوسط، بينما تحتفظ روسيا والصين بمصالح استراتيجية و اقتصادية وسياسية متفاوتة في المنطقة.

ويمكن لأي تفاهم بشأن أمن الطاقة أو تخفيف التوترات العسكرية أو إدارة العلاقات مع إيران أن ينعكس على اقتصادات المنطقة ومساراتها السياسية.

أما سوريا، التي شهدت خلال السنوات الماضية تداخلاً لمصالح القوى الدولية، فإنها قد تتأثر بصورة غير مباشرة بأي تحول في العلاقة بين القوى الثلاث، خصوصاً في ملفات العقوبات وإعادة الإعمار والتجارة والترتيبات الأمنية الإقليمية.

لكن لا توجد حتى الآن مؤشرات في إعلان شنجن على تفاهم مباشر بشأن الملف السوري، ما يجعل ربط القمة بتحولات محددة في سوريا سابقاً لأوانه.

ما بعد القمة.. ثلاثة مسارات محتملة

تفتح نتائج شنجن الباب أمام ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات بين القوى الكبرى.

السيناريو الأول: تفاهمات محدودة مع استمرار التنافس.

وفي هذا المسار، تحافظ الدول الثلاث على قنوات اتصال منتظمة، وتبحث عن اتفاقات جزئية بشأن المخاطر النووية والطاقة والاستقرار الاقتصادي، بينما تستمر خلافاتها بشأن أوكرانيا وتايوان و إيران والتكنولوجيا والنفوذ الدولي.

هذا المسار لا يحتاج إلى توافق شامل بين الأطراف، وإنما إلى إدراك مشترك لكلفة التصعيد.

السيناريو الثاني: بقاء القمة حدثاً سياسياً ورمزياً.

فقد تستثمر كل دولة الاجتماع في خطابها الدبلوماسي والداخلي، دون أن تتحول التعهدات العامة إلى اتفاقات تنفيذية. ويدعم هذا الاحتمال غياب الجداول الزمنية والآليات الواضحة عن الإعلان.

السيناريو الثالث: الانتقال إلى تفاهمات أوسع بشأن الأمن وتقاسم النفوذ.

وهذا هو السيناريو الذي يقترب من المخاوف التي طرحها هاس عند استحضاره لطالطا.

فإذا تطورت الاجتماعات إلى تفاهمات بشأن المصالح الأمنية ومناطق النفوذ، فقد تجد دول أخرى نفسها أمام قرارات تمس مستقبلها دون أن تكون طرفاً أساسياً في صياغتها.

لكن حتى الآن، لا تقدم وثيقة شنجن، ولا تصريحات الزعماء التي تلته، دليلاً على وجود مثل هذا الاتفاق. وسيكون الاختبار الحقيقي للقمة مرتبطاً بما سيحدث بعدها: هل ستنشأ آليات منتظمة للحوار؟ وهل تبدأ مفاوضات فعلية للحد من التسلح؟ وهل تتحول تعهدات الطاقة إلى إجراءات ملموسة؟ والأهم، هل ستؤدي هذه الاتصالات إلى تسويات تشارك فيها الدول المعنية، أم إلى تفاهمات بين القوى الكبرى وحدها؟

الخلاصة.. سلام للعالم أم استقرار بين الكبار؟

لم تكن قمة شنجن يالطا جديدة بالمعنى التاريخي، ولم تنتج اتفاقاً على تقاسم النفوذ حول العالم، فيما يبدو على الأقل، لكنها كشفت عن اتجاه يستحق المتابعة؛ وهو بحث القوى الكبرى عن صيغة لإدارة التنافس المباشر بينها، في مرحلة تتداخل فيها الحروب التقليدية مع سباقات التكنولوجيا والطاقة والسلاح النووي.

وقد يكون هذا الاتجاه مدخلاً لتقليل مخاطر الصدام، كما قد يفتح الباب مستقبلاً أمام تفاهمات أمنية وسياسية أوسع.

وهنا تكتسب قراءة ريتشارد هاس أهميتها؛ إذ تذكرنا بأن نجاح الدبلوماسية لا يُقاس بحجم الاتفاقات المعلنة فقط، بل أيضاً بطبيعة الالتزامات التي تنشئها، وبمن يشارك في صياغتها، وبمدى احترامها لحقوق الدول الأخرى.

فالقوى الثلاث استطاعت أن تتفق، من حيث المبدأ، على ضرورة تجنب الحرب فيما بينها، لكنها لم تتوصل بعد إلى تفاهم مماثل بشأن الحروب التي يخوضها العالم من حولها.

ولذلك، فإن ما حدث في شنجن قد يكون بداية لأسلوب جديد في إدارة التنافس الدولي، وليس بالضرورة بداية لعهد سلام عالمي.

أما الفارق بين الاحتمالين، فلن تحدده الصور التاريخية التي جمعت ترامب وبوتين وشي جين بينغ، ولا إعلان السلام الذي صدر عنهم، وإنما القرارات التي ستتخذها الدول الثلاث عندما تتعارض مصالحها مجدداً.

فهل يتجه العالم نحو نظام أكثر استقراراً بفضل تفاهم القوى الكبرى، أم نحو نظام يصبح فيه السلام بين الكبار منفصلاً عن السلام لبقية العالم؟ ذلك هو السؤال الذي تركته قمة شنجن مفتوحاً. أيضًا (انظر) (انظر).